

كلمة معالي وزير الخارجية والمغتربين
جبران باسيل
أمام مجلس حقوق الإنسان
الدورة العادية الثامنة والعشرين / الجزء رفيع المستوى
(جنيف، في ٣ آذار ٢٠١٥)

السيد رئيس مجلس حقوق الإنسان،
السيدات والسادة،

أخاطبكم اليوم مدركاً أنها المرة الأولى التي يتكلم فيها لبنان على مستوى وزير خارجية من على منبر مجلسكم الموقر. وإني إذ أتوجه بالتهنئة لسعادة السفير رويكر لتوليته رئاسة المجلس، وبالتحية إلى السيد المفوض السامي الأمير زيد رعد الحسين، أقول أن لبنان الذي أمثله اليوم يحفظ له العالم مساهمته المباشرة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متمثلة في أفكار ومفردات البروفسور شارل مالك؛ أقول أن لبنان يقف اليوم أنموذجاً فريداً ومتميزاً لمفاهيم التنوع والحوار وتناغم الأنا والآخر، في ما تعصف بالعالم رياح الأحادية الإلغائية والتكفير والتنافر؛ أقول أن لبنان يزهو بكونه مختبراً لثقافة العيش الواحد للمكونات الاجتماعية المتميزة، تماماً كتنوعات الألوان التي تزيّن سماء هذه القاعة.

السيد الرئيس،

حقوق الإنسان بالنسبة للبنان ليست عنواناً لمبادئ عامة والتزامات قانونية فحسب، بل قيمة من القيم التأسيسية للكيان والجمهورية. لقد ارتكز وجود لبنان نفسه إلى قيم الحرية والتشارك والتعددية. كما أنه من الدول القليلة التي وثقت التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في متن الدستور. وبالرغم من عضويته المراقبة في هذا المجلس، كان لبنان حاضراً باستمرار في كافة أعماله، ويسرني الإبلاغ بأننا قطعنا شوطاً كبيراً في عملية إعداد تقريرنا الدوري الثاني للاستعراض الدوري الشامل، وفي العملية التشاورية التي نجريها على المستوى الوطني لإنجاز هذا الاستحقاق الهام. كما أودّ التأكيد على الدعوة المفتوحة (Standing Invitation) التي وجهها لبنان إلى حاملي الولايات للأجراءات الخاصة، في آذار ٢٠١١، والتي عكست انفتاح لبنان على الآليات الدولية لحقوق الإنسان. (هذا وقد رحب لبنان مؤخراً برغبة المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد بزيارته، ويتطلع لاستقباله أواخر آذار الجاري وتسهيل مهمته في هذا الصدد).

يواجه وطني اليوم تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية غير مسبوقه. يأتي في طليعتها وحش الإرهاب، الذي خرج من قمم السياسات الخاطئة والمصالح المتصارعة، ليهتد بزعة الاستقرار والكيانات، ومصادرة التاريخ والمستقبل، والأدهى، تشويه الكرامة الإنسانية وخيانة روح الأديان.

يجد لبنان نفسه اليوم في قلب الحرب العالمية ضد الإرهاب، وقد اختار أن يكون رأس حربة فيها. وهو حين يخوض معركة لا هوادة فيها في وجه داعش وأخوانه، ويقدم خيرة شباب قواته المسلحة على منبج الشهادة، إنما يقوم بحماية العالم بأسره من هذه "الإبولا التكفيرية" التي تخترق حدود الدول، وتهتد قيم الإنسانية. وقد انخرط لبنان في المعركة على مختلف المستويات، فكان فاعلاً في المبادرات الدولية لمحاربة تمويله، وتعرية سرديته، ومواجهة مساعيه لاجتذاب المزيد من الشباب والتغريب بهم. وقد بادر بنفسه باتجاه مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية، بغية استنهاض العدالة الدولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون وجلبهم إلى العدالة.

كذلك، يواجه لبنان تحدياً وجودياً آخر، يتمثل في حركة النزوح السورية الكثيفة إلى أراضيه. حيث نستضيف على أرضنا الصغيرة المساحة، المحدودة القدرات، حوالي ٢٠٠ نازح في الكيلومتر المربع، من سوريين وفلسطينيين، ما يشكل حوالي ٤٠٪ من سكان لبنان. نستضيفهم تلبية لواجب إنساني لم نتنكر له يوماً، بالرغم من عدم توقيع لبنان على اتفاقية جنيف للاجئين للعام ١٩٥١، وشارك كوننا الأساسية من الصحة والتعليم والمسكن والغذاء والملبس، فضلاً عن البنى التحتية والمرافق العامة. لكن طاقة لبنان الاستيعابية لا يمكن أن تكون بلا حدود، وما عاد بوسعه أن يخسر كامل استقراره وأمنه واقتصاده واجتماعه كضريبة لالتزامه الإنساني. من هنا، قامت الحكومة اللبنانية باسترداد زمام المبادرة، والمشاركة إلى إعادة تنظيم مسألة النزوح، بغية مواجهة هذا التحدي. إلا أن نجاح لبنان في هذا المضمار سيبقى رهناً بقيام المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته السياسية والإنسانية والأخلاقية، والوقوف إلى جانب لبنان، عبر الدعم المباشر والملئم، لا اللفظي والمعنوي فقط.

بالتوازي، تستمر إسرائيل في احتلالها لأراض لبنانية عزيزة، وانتهاكاتها اليومية للبنان والسيادة اللبنانية، أرضاً وجواً وبحراً، بدون وازع، ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

بالرغم من هذه التحديات الضاغطة، تبذل الحكومة اللبنانية وسعها من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية، وإيلاء قضايا المرأة والطفل كل الاهتمام اللازم. ونحن نقرّ بوجود مواضع تقتضي مواصلة العمل عليها، إلا أننا نطلب أيضاً تفهم وضعنا الاستثنائي، حيث لا تنقصنا الإرادة السياسية ولا القرار الوطني، إنما مسألة النزوح السوري تؤدي إلى تضاعف الجريمة وإلى إلباس العمل الإرهابي لباساً إنسانياً في بعض الأحيان.

وتدليلاً على التزامنا، نحن نعتزم القيام بعدد من الخطوات تُعلن منها:

١. أنني سأرفع اقتراحاً إلى مجلس الوزراء يقضي بتشكيل لجنة وطنية تكون مكلفة إعداد كافة تلك التقارير الدورية المترتبة على لبنان بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، وذلك بشكل منهجي ودوري؛

٢. أنني قرّرت استحداث إدارة متخصصة بحقوق الإنسان في وزارة الخارجية والمغتربين، أملاً في أن تمثل مساهمة إضافية من قبلنا كوزارة في جهود الحكومة اللبنانية الجارية للوفاء بالتزامات لبنان الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

بعد تأسيس مجلس حقوق الإنسان في العام ٢٠٠٦، تفاعلنا بمستقبل يعزز مبادئ حقوق الإنسان والمساواة. وكنا نأمل بقفزات نوعية للارتقاء بالكرامة الإنسانية، التي تشكل أسمى قيم الوجود، فإذا بنا نزلق من خلال ظهور الجماعات الإرهابية المتوحشة، كداعش والنصرة، إلى واقع مؤلم أعاد بعض المجتمعات إلى زمن انسحقت فيه أبسط مفاهيم الكرامة الإنسانية وهنا يكمن التحدي الكبير أمام المجلس. ولنتأمل في المشهد المتقل بين الواقع والمرتجى:

وبينما كنا نسعى للمساواة، برزت العبودية من جديد؛

وبينما كنا نطمح لتعزيز حق المرأة عدنا إلى عصور غابرة في التاريخ، فبيعت النساء عبيداً؛

وبينما كنا نتعاون لتطوير وتعزيز حماية الأطفال، تحولوا سلعاً رخيصة في سوق الاستعباد؛

وبينما كنا نسعى لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون، نشهد القتل العبيثي، فنقطع الرؤوس، ويحرق الأشخاص أحياء حتى الموت، ويُطبع حرف النون "ن" على البيوت تذكيراً على نصرانية أصحابها واستباحة لهم ولها؛

وبينما كنا نهدف لاحترام التعددية الدينية والثقافية، نشهد تدميراً خبيثاً للكنائس والمساجد والمقامات الدينية، والمعالم الأثرية وآخرها متحف الموصل؛

وبينما كنا نأمل في تطوير الحياة السياسية والحكم الرشيد، نواجه تعدياً على السياسة يلغي أبسط حقوق المواطنة؛

وبدلاً من أن نرتقي بحق التعليم، تسقطنا هذه الجماعات بالجهل. ودون أن نتطور بحق العمل، توسع دائرة البطالة؛

إننا بكل بساطة نشهد تطهيراً إثنياً، وتنظيفاً ثقافياً، وتصفية للإنسانية. نتوقف أمام هذه الحقائق التي تؤسس لانتهيار غير مسبوق في القيم الإنسانية وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أيدي جماعات إرهابية لا دين لها ولا إيمان ولا مبادئ، وتتساءل ماذا فعل العالم حيالها. وهل يمكن أن نصدّق أن تحالفاً من ٦٠ دولة لا يمكنه وقف آلة القتل الجماعي ولا يمكنه أن يحرك آلة العدالة الدولية فيكشف حقيقة خطف مطرانيين بعد سنتين من خطفهما، ويجلب إلى العدالة من يقومون بعمليات الطرد الجماعي لمئات الآلاف من المسيحيين والأيزيديين في العراق؟ ألا يحق لنا أن نتساءل أن ما يحصل من تفرّج وتواطؤ يشجع على الجريمة، فيقطع بعدها رأس ٢١ قبطياً مصرياً، وثهاجم ٢٠ بلدة آشورية في سوريا؟ وبالتالي فإننا أمام قلق من أن يتحول هذا المجلس إلى مكان يوثق الانتهاكات فقط، ويدينها ويحصىها.

السيد الرئيس،

تبقى قضية فلسطين، القضية الإنسانية الأساس؛ ويشاء القدر أن يكون عمرها من عمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالإعلان يحدد ماهية حقوق الإنسان، وقضية فلسطين تختصر انتهاك هذه الحقوق. إنها قضية شعب سلبت منه حقوقه الأساسية كافة، فتحوّلت لعنوان القضايا الإنسانية المنتهكة، ولتحدّ دائم أمام تحقيق هذه العدالة الإنسانية. وهنا نشدد على تمسك لبنان بحق العودة لشعب فلسطين إلى أرضه، فتكون له دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيدات والسادة،

نحن مسؤولون عن الإنسان في هذا العالم واحترام حقوقه وتعزيزها.

إننا مؤتمنون على حقوقه السياسية، ويجب أن نعمل معاً على ضمان حقه في صناعة المستقبل الذي يختاره لنفسه.

إننا مؤتمنون على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن نضع التنمية هدفاً مركزياً يقنضي إدماجها عضوياً في عملية صناعة السياسات.

إننا مؤتمنون على حقوقه الثقافية، ويجب أن نتعاون على ضمان إتاحة النفاذ إلى التربية والثقافة للجميع بدون تمييز، وحماية تراثنا الفكري الإنساني.

لأننا مؤتمنون على هذا الإنسان كقيمة بحدّ ذاته، يجب أن نقف معاً في وجه الإرهاب المعادي لجوهر الإنسان.

وشكراً.